في الاصول والمدفوع لكن ضم الى قيمتها تزويجها وقابل المجموع بعوض هو الف فانقسمت عليها بالحصة ومتى قام البدفع وان لم يكن مالا لكن اخذت حكم المال لأنها تقوية حالة الدخول واثرا وتعتد عليها ولم يبطل البيع باشتراط النكاح لانه يقتضي لصحة العتق فلا يراعى فيه شرائط البيع باشتراط العتق وهو المقتضي بالكسر حتى يعتبر في الامر اهلية الاعتاق بخلاف ما اذا قال اعتق عبدك عني بخمر بني فاعتقه حيث لا يسقط القيمة عندها خلافا لابي يوسف وقد قدمناه قبيل نكاح الكافر وفي الولوالجية رجل قال لجاريتي هذه لك على ان تعتق عني عبدك فلانا ورضي بذلك ودفع الجارية اليه لا تكون له حتى يعتق عبده لانه طلب منه تمليك العبد فلا يتملك الجارية فلما لم يعتق لم يوجد تمليك العبد فلا يتملك الجارية انتهى قيد بانها في الثانية ايضا لانها لو تزوجته فاصاب وقيمتها هو المهر وما اصاب مهر مثلها كان مهرها وقيد المهم باشتراط التزوج منه لانه لو اعتق امته على ان تزوجه نفسها فزوجته نفسها كان لها مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد لان العتق ليس بمال فلا يصلح مهرا وعند ابي يوسف يجوز جعل العتق مهرا لانه صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها مهرها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا بالنكاح غير مهر فان ابت ان تتزوجه فعليها قيمتها في قولهم جميعا وفي الخانية ام الولد اذا اعتقها مولاها على ان تتزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان ابت ان تتزوج نفسها منه لا سعاية عليها

مطلب ام الولد اذا اعتقها مولاها على ان تتزوج نفسها منه الخ

باب التدبير

بيان للعتق الواقع بعد الموت بعد مابين الواقع في الحياة وقدمه على الاستيلاد لشموله الذكر والانثى وله صنيعان لغوي وفقهي فالاول كما في المغرب الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وتدبر في الامر نظر في ادباره اي عواقبه انتهى وفي صيا الحلوم التدبير عتق العبد والامة بعد الموت وتدبير الامر النظر فيه الى ما تصير اليه العاقبة انتهى والناظر ما ذكره الشيخ وركنه اللفظ الدال على بعضاء وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام وهو ما قدمناه من شرائط العتق فلا يصح الامن الاهل في المحل منجزا او معلقا او مضافا سواء كان الى وقت او الى الملك او الى سببه والخاص تعليقه بموت المولى فلو علقه بموت عبره لا يكون مدبرا وان يكون مطلق موته وان يكون موته وحده كما سياتي وامّا صفته فالتنجيز عنده فلا فالها فلو دبره احدهما اقتصر على نصيبه وللاخر عند ابي يوسف شركة ست خيارات الخمسة المتقدمة والترك

مطلب علقه بموت عبره لا يكون مدبرا

على

على حاله كما عرف في البدايع وسياتي بيان احكامه من عدم جواز اخراجه عن الملك في حالة الحياة ومن عتقه من الثلث بعد موت المولى الخ قوله هو تعليق العتق بمطلق موته اي موت المولى فخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كتعليقه بموت موصوف بصفة كما سياتي وكذا التعليق بموته وموت غيره وخرج ايضا انت حر بعد موتي بيوم او بشهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعتق بعد موت المولى الا باعتاق الوارث او الوصي كما في الذخيرة وخرج بموته تعليقه بموت غيره كقوله ان مات فلان فانت حر فانه لا يصير مدبرا اصلا لا مطلقا ولا مقيدا فاذا مات فلان عتق من غير ثلث ولا يرد عليه تعليقه بموته الى عدة لا يعيش مثله اليها كان مات الى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعيش اليها فانه سياتي انه مدبر مطلق على المختار مع انه لم يعلق عتقه بمطلق موت المولى لانه وان كان مقيدا صورة هو مطلق معنى واشار بالتعليق الى انه لو دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله وان كان في التدبير معنى الوصية بخلاف ما اذا اوصى برقبته لانسان ثم جن ثم مات حيث تبطل الوصية والفرق ان التدبير اشتمل على معنى التعليق والتعليق لا يبطل بالجنون وهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية وهذا اطلاق تدبير المكره ولا يجوز وصيته كذا في الظهيرية

مطلب نوى بالليل النهار دون الليل صحت نيته ثم لا يكون مدبرا تدبيرا مطلقا

قوله كاذا مت فانت حر او ان مت حر يوم اموت او عن دبر مني او دبر تك بيان لبعض الفاظه المعتبرة فانه اثبات العتق عن دبر واليوم هنا مطلق الوقت فيعتق بموت المولى ليلا او نهارا لانه قرن بعضا لا يشترط ان نوى باليوم النهار دون الليل صحت نيته لانه نوى حقيقة كلامه ثم لا يكون مدبرا لانه علق عتقه بما ليس بكائن لا محالة وهو موته بالنهار فقط وبموت بالليل فلذا لا يكون مدبرا كذا في المبسوط اي لا يكون مدبرا مطلقا وانما هو مقيد فيعتق بموته نهارا وله بيعه وشمل التعليق باذا متى وان والحدوث كالموت فلو قال ان حدث بي حدث فانت حر فهو مدبر لانه تصور في الحدث والحادث في الموت وكذا لو قال والهلاك لان الانعتام للمعنى وكذا انت حر مع موتي او في موتي فانه تعليق بالموت وفي تستعار بمعنى حرف الشرط كما عرف في الاصول وقول الزيلعي تبعا للمحيط ان حرف الظرف اذا دخل على الفعل يصير شرطا قياسا والمراد هو ما ذكرناه لانه لو كان شرطا للطلقت في قوله لاجنبية انت طالق في الحال مع انها لا تطلق وافاد بقوله انت حر يوم اموت ان كل لفظ قرن به العتق للحال اذا اضيف الى الموت فانه يوجب التدبير كقوله اعتقتك